كلمة

معالي السيد/ خالد عسيلي

وزيرة الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (111)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 9 فبراير/ شباط 2023

معالي الأخ أحمد أبو الغيط المحترم – الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والعطوفة، رؤساء وأعضاء الوفود

سعادة السفراء، الأمناء العامون المساعدون

السيدات والسادة المحترمون

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بداية، أتقدم بالتهنئة الحارة من اخوتنا في الجمهورية الاسلامية في موريتانيا الشقيقة على توليهم رئاسة اعمال هذه الدورة وأتمنى لكم التوفيق للارتقاء بالعمل العربي المشترك، شاكرين جهود اشقائنا في مملكة المغرب على ترؤسهم أعمال الدورة السابقة. واتوجه بموفور التقدير الى معالي الامين العام لجامعة الدول العربية والمساعدين وكافي موظفين الامانة، وإلى كافة الدول الاعضاء على تعزيز العمل العربي المشترك، وإنجاح أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدات والسادة، رؤساء الوفود.

نجتمع اليوم بقلوب حزينة على ما شهدناه من كارثة أودت بحياة العديد من الضحايا في تركيا وفي سوريا، وقد توجهت طواقم الدفاع المدني وطواقم طبية بتعليمات من فخامة الرئيس محمود عباس للمشاركة في عمليات الإنقاذ لضحايا الزلزال، ونسأل الله أن نتجاوز جميعا هذه الكارثة ويحفظ شعوبنا العربية والإسلامية.

ونحن في فلسطين نواجه إرهاب الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمينية المتطرفة والمجموعات الاستيطانية الإرهابية، سواء على صعيد استباحة المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، أو على صعيد سن القوانين العنصرية، وبرامج هذه الحكومة المنافية للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة، التي تقوض حل الدولتين.

ونجدد اليوم المطالبة بالالتزام بمبادرة السلام العربية وضرورة إيجاد نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني، يضع حداً لانتهاك الاحتلال لحقوقنا الأساسية ووقف ما يتعرض له شعبنا من عمليات قتل وتنكيل مبرمجة، ومساعي هذه الحكومة نحو

تهجيرنا من القدس الشريف والخان الأحمر، ومسافر يطا، ومصادرة الأراضي والاستيلاء على مواردنا الطبيعية، وهدم المنازل، وقرصنة أموالنا وغيرها من الممارسات العنصرية المتطرفة.

ونؤكد من هذا المنبر أننا وشعبنا سنواجه وبكل حزم الانتهاكات الخطيرة التي تقوم بها، ونحن نثمن موقف جامعة الدول العربية التي أكدت ان اقتحام بن غفير للمسجد الاقصى هو استباحة للحرم القدسي وعدوانا على القبلة الاولى للمسلمين ويمثل استفزازا واستهتارا بمشاعر الامة الاسلامية، بما ينعكس على السلم العالمي ويجر المنطقة نحو حرب دينية لا تُحمد عقباها.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

أتوجه بالشكر والتقدير للأمانة العامة للجامعة العربية نحو استضافتهم مؤتمر الاستثمار في القدس في مقر الجامعة العربية، والذي يأتي ردا على محاولات الاحتلال تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى، وتعزيز صمود دولة فلسطين وعاصمتها القدس.

أدعوكم من هذا المجلس لدعوة دولكم والقطاع الخاص للمساهمة والمشاركة الفاعلة من اجل استكشاف الفرص الاستثمارية في فلسطين والقدس والتي تعتبر أرض خصبة لإنشاء مشاريع استثمارية تنموية ناجحة بامتياز.

ولا بد أن أتقدم بموفور الشكر والامتنان على تبني قرار دعم القدس من خلال تحفيز الشركات نحو استثمارات عربية في مدينة القدس وتبني آلية الاعفاء الضريبي لهذه الشركات والتي من شأنها المساهمة في تعزيز صمود شعبنا وأهلنا.

ويسرني في هذه المناسبة مشاركتكم الخارطة الاستثمارية للاطلاع عليها ودعوة القطاع الخاص للاطلاع على هذه الفرص في فلسطين وفي القدس بشكل خاص.

وفي هذه المناسبة، فإنني أتوجه بالشكر لمعالي وزير الجمهورية الليبية الأخ محمد الحويجي على تعاونه وتوقيع مذكرة تفاهم مع دولة فلسطين لتعزيز التعاون الاقتصادي مع ليبيا وقد بدأنا بذلك بالفعل، ونحن حاليا نقوم بترتيب زيارة لرجال أعمال من ليبيا إلى فلسطين للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة سواء في الزراعة أو الصناعة الدوائية والغذائية والمناطق الصناعية أو قطاع السياحة وغيرها،

ونأمل أن نستقبل وفودا عربية من جميع دولنا العربية، فأهلا وسهلا بكم دائما بين أهلكم وشعبكم.

معالي الأمين العام، معالي الوزراء، رؤساء الوفود،

لقد تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار دعم مدينة القدس من خلال إضافة أصغر عملة وطنية على فاتورة الاتصالات، ونتوجه بدعوتكم إلى تنفيذ هذه القرار وفقا للآلية المتفق عليها من خلال البنك الاسلامي للتنمية. وقد باشرنا نحن أولا بتنفيذ هذا القرار، حيث أقر سيادة الرئيس محمود عباس قرارا بقانون للتبرع لمدينة القدس من خلال المساهمة بشيكل واحد، تُجبى على الفاتورة الشهرية لمشتركي الخدمة في الاتصالات ومن خلال صندوق بإدارة البنك الاسلامي للتنمية.

إن جهودنا مستمرة تجاه شعبنا ونؤمن أن تعزيز القطاع الخاص يعد أمرا هاما لأخذ دوره في التنمية خاصة في ظل الأزمات العالمية المتتالية، وأن الاستثمار هو عامل أساسي لهذه الغاية، وعليه، فقد سنت الحكومة العديد من القوانين من أجل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار ويسعدني نقل التجربة الفلسطينية الرائدة في تطوير وتنفيذ قانون الشركات الفلسطيني الجديد للدول العربية، واطلاعكم عليه.

الحضور الكريم،

لقد اشتملت اجندة هذا الاجتماع على العديد من المواضيع الهامة التي وضعت اطارا قانونيا من اجل تسهيل وتنظيم التجارة بين الدول العربية ضمن منطقة التجارة العربية الكبرى ومن شانها تشجيع التنمية، ولكن ما زال أمامنا العديد من التحديات التي تواجهنا في تسهيل وتسيير التجارة نظرا لسيطرة الاحتلال على المنافذ الحدودية والمعابر.

وأتوجه لأشقائنا في المملكة الأردنية الهاشمية بالشكر والعرفان على دعمهم وتعاونهم وجهودهم الرائدة لتسيير مبادرة الشحن بالحاويات عبر ميناء العقبة، مما يساهم في تخفيف التكلفة وزيادة تنافسية المنتجات الفلسطينية، واستمراراً لنجاح هذه المبادرة

فإننا ندعو الدول العربية لحث قطاعهم الخاص الى استخدام مبادرة الشحن بالحاويات من خلال ميناء العقبة

وتشجيع شركات الشحن في الدول العربية الى انشاء شراكات مع القطاع الخاص

الفلسطيني من أجل تسهيل النقل المباشر ودخول الحاويات الى فلسطين وإنشاء مناطق لوجستية،

علاوة على أهمية فتح جسر الملك حسين 24 ساعة يوميا، وفتح جسر تجاري خاص بدلا من الأزمة الخانقة المترافقة على الجسر نظرا لحركة المسافرين والبضائع بنفس المسار.

في الختام، شكرا لاستماعكم وجهودكم لإنجاح اعمال هذه الدورة مع تمنياتنا لأعمال المجلس بالنجاح والتوفيق لخير شعوبنا العربية وقضيتنا الفلسطينية.